

المالية النيابية تقترح تصفية 200 شركة حكومية خاسرة

□ نجيب: 4 تريليونات دينار تذهب لموظفي الشركات غير المنتجة
□ الصناعة: بدون الاستثمار لن تتمكن من إعادة تشغيل المصانع



الصناعة تعرض صاروخاً من انتاج محلي... ارشيف

بغداد / ستار الغزي

كشفت اللجنة المالية النيابية وجود أكثر من 200 شركة حكومية أغلبها شركات خاسرة، وفيما أشارت الى أن تلك الشركات تُثقل ميزانية الدولة العراقية من خلال دفع الرواتب لموظفيها، أكدت وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية أنها لن تتمكن من النهوض وتأهيل شركاتها المنتجة عن الإنتاج إلا عن طريق الاستثمار.

وقالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبه نجيب لـ "المدى" إن "الدولة العراقية تصرف سنويا ما يقارب 4 تريليونات دينار على رواتب موظفي الشركات الخاسرة من القطاع العام".

وبيّنت نجيب أن هذا المبلغ السنوي يُثقل ميزانية الدولة بالرغم من أنها تعاني من تقشف مالي وضعف في الجوانب الاقتصادية والخدمية، مؤكدة أن اللجنة "دعت الحكومة الاتحادية الى تصفية تلك

الشركات الخاسرة كونها لم تمنح مردودات مالية للدولة". وتابعت أن "هناك أكثر من 200 شركة حكومية أغلبها شركات خاسرة".

وأضاف البديري أن "الحكومة الصناعة والمعادن مكي البديري لـ "المدى"، أن "الوزارة لن تتمكن من النهوض بشركاتها الخاسرة إلا عن طريق القطاع الخاص والمستثمرين".

وبين البديري إن "لم تنهض بالشركات الخاسرة"، مشيرا إلى إنه "من خلال الحسابات المالية الحديثة تحتاج الشركات الخاسرة إلى مليارات الدولارات للعمل على تأهيلها".

والأبواب أمام القطاع الخاص والمستثمرين من المستحيل النهوض بشركات الوزارة"، مشيرا إلى أن "عمل الوزارة في هذه المرحلة هو حل المشاكل وليس تأهيل الشركات".

وأوضح أن "قضية انتاج وتطوير خطوط وجلب مكائن جديدة لشركات لا تتمكن وزارة الصناعة من توفير أمكانية مالية لها"، لافتا إلى أن "المستثمر رأس ماله جبان ويبحث عن الأرباح المالية". من جهته أكد نائب رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية حارث الحارثي لـ "المدى"، أن "المشكلة ليست بتأهيل الشركات الخاسرة وتحويلها إلى المستثمرين"، لافتا إلى أن "المشكلة التي تعانيها الشركات الخاسرة هي في المدراء العاميين والمسؤولين عن تلك الشركات وسياساتهم الخاطئة في إدارة عمل الشركات". وبين الحارثي، "لو قامت الحكومة بتغيير المدراء العاميين على الشركات الخاسرة ورشحت شخصيات كفوءة ونزيهة تنهض العمل بأغلب الشركات الخاسرة"، مشيرا إلى أن "هناك بعض الشركات الخاسرة أصبحت رابحة بعد ما تم تغيير القائمين عليها".

الحكومة تعرض مطار الناصرية للاستثمار

□ مجلس المحافظة: مستعدون لانطلاق رحلات جوية إلى كل من بيروت ودبي واسطنبول

ذي قار / حسين العامل

كشفت مجلس محافظة ذي قار عن موافقة وزارة النقل على عرض مطار الناصرية كفرصة استثمارية أمام الشركات الراغبة بتطويره، وفيما أشار الى الموافقة على تسخير رحلة جوية بين مطار الناصرية ومشهد اعتبارا من يوم الاربعاء، أكد امكانية انطلاق رحلات جوية الى كل من بيروت ودبي واسطنبول في المستقبل القريب.

وقال رئيس اللجنة الفنية وعضو لجنة مطار الناصرية في مجلس محافظة ذي قار المهندس حسن الاسدي عقب لقائه والوفد المرافق له وزير النقل كاظم

فنجان الحماسي إنه "تم استحصال موافقة وزير النقل على طرح مطار الناصرية كفرصة استثمارية أمام الشركات الراغبة بتطويره، وذلك خلال لقائه وفداً من مجلس المحافظة". وأشار الاسدي الى أن "المباحثات مع الوزير تطرقت الى جملة من القضايا المتعلقة بمطار الناصرية المدني وسبل تطويره واكمال البنى التحتية فيه ليكون جاهزا بصورة تامة لاستقبال الرحلات الدولية والمحلية".

وأضاف الاسدي "كما تم استحصال الموافقة على تسخير رحلة جوية بين مطار الناصرية ومشهد اعتباراً من الاربعاء لتكون أول رحلة الى المدينة

الإيرانية المذكورة". ومن جانبه كشف رئيس مجلس محافظة ذي قار حميد نعيم الغزي عن إمكانية انطلاق رحلات جوية الى كل من بيروت ودبي واسطنبول.

وأوضح الغزي في بيان صحفي تلقته المدى نسخة منه أن "العام المقبل سيشهد تسخير رحلات جوية دولية مباشرة من مطار الناصرية إلى مطار بيروت ودبي وتركيا والعمل على زيادة أعداد الرحلات لباقي الدول". مؤكداً الموافقة الرسمية على افتتاح خط (ناصرية - مشهد) الجوي عبر مطار الناصرية الدولي.

وأشار الغزي الى أن "الرحلات ستكون بمعدل رحلة واحدة في الأسبوع مع

إمكانية زيادة أعداد الرحلات بحسب أعداد المسافرين إلى مدينة مشهد". ونوّه الغزي الى أن "فهد المجلس اتفق مع الوزير على تشكيل لجنة من سلطة الطيران المدني لاكمال البنى التحتية للمطار وأجهزة الرايسكان الامنية، فضلاً عن تخصيص شركة أمنية تتولى أمن المطار بالاتفاق مع سلطة الطيران المدني العراقية".

وكان وقد رسمي من محافظة ذي قار يضم رئيس مجلس المحافظة ورئيس اللجنة الفنية حسن الاسدي وعضو المجلس رجاء مطرود العبودي قد بحث مع وزير النقل جملة من القضايا المتعلقة بتطوير العمل في مطار الناصرية الدولي الذي

جرى افتتاحه مطلع العام الجاري ضمن قاعدة الإمام علي الجوية. وكانت وزير النقل كاظم فنجان الحماسي أعلن يوم الجمعة (10 آذار 2017) افتتاح مطار الناصرية الدولي، مبينا أن الرحلة الاولى بدأت بطائرة SRJ بسعة 50 مقعدا من مطار بغداد الى الناصرية وهي رحلة أولى مجانية، وفيما رجح أن تنطلق رحلات أخرى مستقبلية باتجاه النجف ومشهد ومكة المكرمة من المطار المذكور، وكشفت عن موافقة الفاتيكان على إنشاء فندق سياحي لاستقبال الحجاج المسيحيين أثناء زيارتهم بيت النبي إبراهيم الخليل في مدينة أور الأثرية (18 كم جنوب غرب الناصرية).

المدينة تستعيد ذكرى مدنيها وتحضرها اليوم عبر صورة بابا نؤيل، عبر شجرة للميلاد، عبر جرس كنيسة، عبر نكوى مؤيلة لقتل باع نبيلة، نحن الذين نتحدث عن أعياد الميلاد، الآن نكر قولنا القديم إن المدينة بدون مسيحين ليست مدينة.



المدينة تستعيد ذكرى مدنيها وتحضرها اليوم عبر صورة بابا نؤيل، عبر شجرة للميلاد، عبر جرس كنيسة، عبر نكوى مؤيلة لقتل باع نبيلة، نحن الذين نتحدث عن أعياد الميلاد، الآن نكر قولنا القديم إن المدينة بدون مسيحين ليست مدينة.

إعلانات



زأمة
الوكيل الصحفي للإعلان في جريدة

فقدان جواز

فقدتني الجواز المرقم (P02682749) وتاريخ الاصدار 2016/1/13 الخرطوم باسم (محمد آدم عبد الله رمضان) يرجى من يعثر عليه تسليمه إلى الجهة المختصة .. مع التقدير

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
كل مسيحي الذي سهره على هتك آلامه كان
The Independent High Electoral Commission

إعلان

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
صدر مجلس المفوضين قراره المرقم (10) للمحضر
(6) الاعتيادي المؤرخ في 2017/11/27 والذي ينص على:
الموافقة على اعتماد اسم الحزب الجديد (تنظيم الداخل) بدلا
من (حزب الدعوة الإسلامية - تنظيم الداخل)
قرارا خاضعا للطعن فيه من كل ذي مصلحة امام محكمة
الموضوع وخلال 15 يوما من تاريخ نشره

مجلس المفوضين

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
كل مسيحي الذي سهره على هتك آلامه كان
The Independent High Electoral Commission

إعلان

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
صدر مجلس المفوضين قراره المرقم (15) للمحضر
(4) الاعتيادي المؤرخ في 2017/11/20 والذي ينص على:
الموافقة على منح حزب (تجمع اخيار العراق) إجازة تأسيس
رقم (131) لسنة 2017 استنادا لاحكام قانون الأحزاب
والتنظيمات السياسية رقم (36) لسنة (2015)
قرارا خاضعا للطعن فيه من كل ذي مصلحة امام محكمة
الموضوع وخلال 15 يوما من تاريخ نشره

مجلس المفوضين